مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

آفـــاق مستقبلية

العـدد 2
يناير 2022

مستقبل الرأسمالية العالمية: اتجاهات المُراجعة وفُرصها

د. وحيد عبد المجيد

مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

عندما يُطرح سؤال المراجعة أو إعادة النظر Revision [1]، تبدأ محاولة الإجابة عنه منهجيًّا بتفكيكه إلى مكوناته الأساسية. وحين يكون السؤال عن مستقبل الرأسمالية من زاوية إمكانات حدوث مراجعة لها، يمكن تحديد مكوناته في ثلاثة، **أولها**: ما الذي يتعين التركيز عليه في المراجعة حال حدوثها؟ وهذا سؤال عن المسألة الأكثر جوهرية التي يحسن أن نركز عليها عند إجراء مراجعة للنظام الرأسمالي في طوره الحالي، والسؤال **الثاني**: كيف تُجرى هذه المراجعة، وتحديدًا نقطة البداية فيها؟ أما المكون **الثالث** للسؤال فهو: ما فُرص المراجعة المستقبلية للرأسمالية، والظروف التي يمكن أن تجرى فيها لكي تحقق نتائج محددة قابلة للتنزيل على الواقع، أي لا تبقى عملًا أو أعمالًا نظرية؟

أولاً: المسألة الرئيسة في مراجعة الرأسمالية

من الطبيعي أن يوجد اختلاف على أداء النظام الرأسمالي، والحالة التي آل إليها في نهاية العقد الثاني من هذا القرن، سواء في معاقله الغربية أو في العالم بوجه عام. وطبيعي - أيضًا - أن يكون من يرون اختلالات في أداء هذا النظام هم الأكثر اهتمامًا بالتفكير في مراجعته. وترتيبًا على ذلك يصبح الاختلال Disruption هو المسألة الجوهرية التي تدور حولها عملية مراجعة النظام الرأسمالي. ويمكن تعريف الاختلال إجرائيًّا في هذا السياق بأنه عدم التوازن في السياسات الاقتصادية والاجتماعية الرأسمالية السائدة في المرحلة التي تمتد منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي حتى الآن، والتفاوت الاجتماعي المُطرد والمتزايد الذي يترتب عليها.

وقد أُثبِت هذا التفاوت والمدى الذي بلغه اعتمادًا على أرقام وإحصاءات وبيانات رسمية في الدول التي دُرِس فيها علميًّا، ولم يعد بالتالي حديثًا مُرسلًا أو تصورًا مرتبطًا بنقد النظام الرأسمالي على أساس فكري أو أيديولوجي.

وعلى سبيل المثال فقط، دُرست وحُللت وثائق تتضمن قوائم توزيع الدخل وسجلات الضرائب في ٢٥ دولة معظمها في الغرب حيث نشأ النظام الرأسمالي وتطور، وأظهر تتبع السلاسل الزمنية لهذه الوثائق وتحليلها على مدى نحو ثلاثة عقود أن الزيادة في ثروات الفئات الأكثر دخلًا (في قمة الهرم الاجتماعي) تجاوزت معدلات النمو الاقتصادي، ووصلت زيادتها في

بعض الفترات إلى مثلي هذه المعدلات. وأدى ذلك إلى وضع غير مسبوق منذ بداية النظام الرأسمالي؛ إذ صار نحو ١٠٪ من البشر يملكون ٨٠٪ من ثروات العالم، بينما ١٪ من أصحاب تلك الثروات يملكون وحدهم ثُلثها تقريبًا[٢]. وهكذا تتركز الثروات في أيدي قلة صغيرة، فيما يتوسع الفقر أفقيًا ورأسيًا في أوساط الفئات الاجتماعية الدُنيا والوسطى-الدُنيا، أي يزداد عدد من يصبحون فقراء، وعدد الفقراء الذين يغدون أكثر فقرًا، ويزداد التشوه الهيكلي في الهرم الاجتماعي الذي تصغر قمته، وتتسع قاعدته بشكل مُطرد، وتضيق المنطقة الوسطى فيه.

فقد أصبحت الشركات العملاقة، والأكبر عمومًا، أكثر قدرة على التحكم في الأسواق، واستغلال قوتها الاقتصادية والمالية لممارسة أساليب تدعم هيمنتها، مثل: الاحتكار، والاستحواذ على المنافسين أو إخراجهم من السوق، وتقديم حسابات مغلوطة، وعقد صفقات مُريبة، والالتفاف على القوانين حتى في الدول الأكثر تقدمًا التي يحظى القانون فيها باحترام بالغ.

وتساعد المرحلة الراهنة في تطور النظام الرأسمالي، وهي مرحلة الرأسمالية المالية، الشركات والأفراد الأقوى ليصيروا أكثر ثراءً ونفوذًا. فقد مرّ النظام الرأسمالي بمراحل عديدة منذ أن بدأ في الانتشار للمرة الأولى على حساب الاقتصادات الإقطاعية وشبه الإقطاعية في أوروبا في القرن الخامس عشر، معتمدًا على توسع النشاط التجاري الذي حقق تراكمًا أوليًا وفَّر -إلى جانب تطور المعرفة العلمية- المقومات الأساسية للصناعة بدءًا من ثورتها الأولى في النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

وربما يجوز القول إن المراحل التي مر فيها النظام الرأسمالي منذ ذلك الوقت ارتبطت بتراكمات كمية في الأساس مصحوبةً بمقادير من التغير النوعي، ولكن مرحلة الرأسمالية المالية الراهنة تنطوي على تحول نوعي غير مسبوق في تاريخ هذا النظام؛ حيث صارت المصارف والبورصات والمؤسسات المالية هي الأدوات الرئيسة لتحريك الاقتصاد، وبلغ دور الأوراق المالية وما يرتبط بها من عمليات وتفاعلات مستويات لم يكن ممكنًا تصورها قبل عقود قليلة[٣].

> **"على مدى نحو ثلاثة عقود تجاوزت الزيادة في ثروات الفئات الأكثر دخلًا (في قمة الهرم الاجتماعي) معدلات النمو الاقتصادي، ووصلت زيادتها في بعض الفترات إلى مثلي هذه المعدلات. وأدى ذلك إلى وضع غير مسبوق منذ بداية النظام الرأسمالي؛ إذ صار نحو ١٠٪ من البشر يملكون ٨٠٪ من ثروات العالم، بينما ١٪ من أصحاب تلك الثروات يملكون وحدهم ثُلثها تقريبًا."**

ثانيًا: نقطة البداية في مراجعة الرأسمالية

أتاح التطور باتجاه الرأسمالية المالية بيئةً خصبةً لأفكار الليبرالية الجديدة التي لا تعني بالتفاوت الاجتماعي، ولا تَعده مشكلة بل تراه ظاهرة اجتماعية-بيولوجية طبيعية. ولهذا يُفترض منطقيًّا أن تكون الليبرالية الجديدة هي نقطة البداية في مراجعة الرأسمالية الراهنة. فقد أصبحت هذه النسخة المعدلة من الليبرالية هي المرجعية الأولى للنظام الرأسمالي في طوره الراهن، وقدَّمت له الأساس النظري الذي يؤدي إلى إنتاج مزيد من التفاوت الاجتماعي، والتعامل معه بسياسات تتراوح بين تجاهله وإبداء عناية محدودة أو جزئية به.

فقد نَسَخَت الليبرالية الجديدة الأُسس التي قامت عليها سياسات الرعاية والحماية الاجتماعية التي مَكَّنت النظام الرأسمالي من تجاوز الأزمة الأكثر خطرًا في تاريخه، وهي أزمة الكساد العالمي في نهاية العشرينيات وبداية ثلاثينيات القرن الماضي، وساعدته في مواجهة التحدي الذي مثلته الاشتراكية في مرحلة انتشارها الواسع في العالم عقب الحرب العالمية الثانية.

وبعد أن كان دور الحكومات وتدخلها عبر الاستثمار العام والسياستين النقدية والمالية نشطًا بين منتصف الثلاثينيات وآخر السبعينيات، وفق نظرية «جون كينز»، تراجع هذا الدور مجددًا ولكن في ظروف تتيح فرصًا أكثر من أية مرحلة سابقة لتكدس الثروات وتركزها في جانب، وانتشار الفقر في الجانب الثاني، في ظل الرأسمالية المالية وأفكار تلاميذ «ميلتون فريدمان» أو الليبراليين الجدد.

فقد وضع «فريدمان» في الستينيات الأساس الأول لتحول كبير في السياسات الاقتصادية[٤]، خاصةً أنه عمل مستشارًا لكل من رئيسة الوزراء البريطانية «مارجريت تاتشر»، والرئيس الأمريكي «رونالد ريجان»، اللذين أخذا المبادرة الأولى، كُلٌّ في بلده، باتجاه التحول إلى سياسات الليبرالية الجديدة. وكانت هذه بداية مرحلة فُتح فيها الباب أمام ازدياد مُطرد في التفاوت الاجتماعي، الذي كان قد تراجع نسبيًّا في الفترة بين الأربعينيات وأواخر السبعينيات. فقد دفع «تاتشر» و «ريجان» باتجاه مرحلة سادها ما سمّاه بعض الدارسين توحش الرأسمالية في بلديهما، كما في كثير من البلدان الأخرى متقدمةً ومتأخرةً، وفي منزلة بين المنزلتين، على حد سواء.

وليست مشكلة الرأسمالية المالية، التي بدأ التحول نحوها في أواخر السبعينيات، في العودة إلى آليات السوق التقليدية، وإنما في التخلي عن أخلاقيات هذه السوق وإطلاق العنان للأقوى لكي يسحق الأضعف، وتقليص

> "مرحلة الرأسمالية المالية الراهنة تنطوي على تحول نوعي غير مسبوق في تاريخ هذا النظام؛ حيث صارت المصارف والبورصات والمؤسسات المالية هي الأدوات الرئيسة لتحريك الاقتصاد، وبلغ دور الأوراق المالية وما يرتبط بها من عمليات وتفاعلات مستويات لم يكن ممكنًا تصورها قبل عقود قليلة."

الضوابط التي تُنظِّم عمل السوق، وخفض الموارد التي كانت مُخصصةً لبرامج رعاية وحماية اجتماعية للفئات الأكثر ضعفًا في المجتمعات. وهكذا، فبدلًا من أن تكون آليات السوق مُحصلةً لتفاعلات مُجتمعية محكومة بمصلحة عامة، أي أن يكون المجتمع هو من يصنع السوق، على النحو الذي بدأ الاقتراب منه في الدول الغربية وغيرها من البلدان ذات النظام الرأسمالي بين الأربعينيات والسبعينيات، أدت الليبرالية الجديدة التي تَوجه السياسات الاقتصادية -الآن- إلى العكس، فصارت السوق هي التي تُحدد التفاعلات في المجتمع الذي فقد القدرة على التأثير فيها. وهذا هو واقع الرأسمالية في مرحلتها الراهنة.. رأسمالية بلا روح، ولا مشاعر إنسانية، ولا روادع أخلاقية. ولهذا وصل الأمر إلى حد استغلال معظم الشركات المُنتجة للقاحاتِ الضرورية لمواجهة جائحة لا ترحم، الاحتكار الذي تتمتع به لتحقيق أرباح خيالية على حساب حياة البشر وصحتهم.

> "واقع الرأسمالية في مرحلتها الراهنة.. رأسمالية بلا روح، ولا مشاعر إنسانية، ولا روادع أخلاقية. ولهذا وصل الأمر إلى حد استغلال معظم الشركات المُنتجة للقاحاتِ الضرورية لمواجهة جائحة لا ترحم، الاحتكار الذي تتمتع به لتحقيق أرباح خيالية على حساب حياة البشر وصحتهم."

فقد بلغ صافي أرباح شركة فايزر، على سبيل المثال، من يناير إلى سبتمبر ٢٠٢١، أكثر من ٢٠ مليار دولار، مع توقعات بأن تصل إلى ٢٥ مليارًا في نهاية العام، وفق ما ورد في موقعها الرسمي، وهو أكثر من مثلي أرباحها في العام السابق (٢٠٢٠).

وفي ظل الليبرالية الجديدة والتفاعلات التي اقترنت بسياساتها، كان طبيعيًّا أن يبلغ التفاوت الاجتماعي المدى الذي وصل إليه في داخل الدول، و فيما بينها على حد سواء. وكان هذا التفاوت أحد أهم ما سعى الليبراليون الجدد إلى إثبات أنه أمر طبيعي في دراسات اعتمدت على مناهج حديثة في العلم الاقتصادي، وقدموا من خلالها ما أسموه مبدأ الاستحقاق Desert Principle، الذي أسهم في بلورته عدد من الأكاديميين، مثل: «دانيال بيل» في كتابه (بزوغ مجتمع ما بعد الصناعة) عام ١٩٧٣[٥]، و «روبرت نوزيك» في كتابه (الفوضى والدولة واليوتوبيا) عام ١٩٧٤[٦].

ويتلخص هذا المبدأ في أن مَن يُحققون مكاسب أكثر من غيرهم يستحقون ذلك لذكائهم ومهاراتهم ونشاطهم وجدارتهم، وكلها ميزات شخصية يُولدون بها، بخلاف من يوصفون بأنهم فاشلون أو أغبياء أو كسالى، وهي بدورها خصائص شخصية. والفكرة -هنا- أن التفاوت الاجتماعي يحدث نتيجة فروق في تكوين الأفراد، وليس بسبب سياسات اقتصادية واجتماعية، وبالتالي فهو غير قابل للتغيير إلا على سبيل الاستثناء.

والتفاوت - وفق هذا المبدأ- أمر طبيعي ما دام ناتجًا عن فروق شخصية بين الأفراد، ويحدث في ظل تكافؤ فرص بينهم؛ فالمُستحِق يحصل على ما يستحقه،

وليس عدلًا أن نحرمه مما يستحق، لكي نعطي بعضه لمن لا حق له. وانطلاقًا من هذه المجادلة، يصل الليبراليون الجُدد إلى أن السعي لتقليص التفاوت عن طريق سياسات اقتصادية واجتماعية لا يُفيد، بل على العكس يضر المجتمع كله ويأخذه إلى الوراء، لأنه يُؤدي إلى إنفاق موارد فيما لا ضرورة له، بدلًا من استخدامها فيما يُحقق التقدم الذي تستفيد منه الفئات الأدنى اجتماعيًا بشكل غير مباشر في وقت لاحق، دون تحديد متى وكيف.

ثالثًا: فرص المراجعة المستقبلية للرأسمالية

منذ أن بدأت اختلالات النظام الرأسمالي في الظهور خلال الثورة الصناعية الأولى في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، كان هناك اتجاهان في مواجهة المظالم الناتجة عن هذه الاختلالات، وهما: التغيير الشامل والإصلاح الجزئي. وهما اتجاهان مختلفان تمامًا رغم أن كلًا منهما رفع لواء الاشتراكية. بدأ اتجاه الإصلاح الجزئي مبكرًا في مطلع القرن التاسع عشر، في صورة سعي إلى تطعيم الرأسمالية بشيء من القيم الإنسانية، كما فعل «سان سيمون» مثلًا في كتابه (الصناعة) الصادر عام ١٨١٦ وكتابات أخرى. ولكن أول تجليات هذا الاتجاه في الواقع تأخر نحو ثمانية عقود، عندما أُنشئت الجمعية الفابية التي شارك في تأسيسها عام ١٨٨٤ «جورج برنارد شو» و «سيدني ويب» و «جراهام والاس». وانضمت هذه الجمعية بعد ذلك إلى حزب العمال البريطاني عقب إنشائه في العقد الثاني من القرن العشرين؛ إذ تبنّى سياسةً إصلاحيةً مؤداها إضفاء طابع إنساني على الرأسمالية، وليس تجاوزها أو إلغاءها. وهذه هي السياسة التي أصبحت أساسًا لما أُطلق عليها دولة الرعاية الاجتماعية.

ولكن في الفترة بين بزوغ اتجاه الإصلاح الجزئي على المستوى الفكري، وحضوره في الواقع عمليًا، كان اتجاه التغيير الشامل قد ظهر على أساس أفكار «كارل ماركس» و «فريدريك إنجلز»، انطلاقًا من «البيان الشيوعي» عام ١٨٤٨.

وبرغم أن قطاعًا يُعتد به من أنصار التغيير الشامل، أو التحول الاشتراكي الكامل، راجعوا أفكارهم في أواخر القرن التاسع عشر، وتخلوا عن الماركسية تدريجيًا، وتبنوا اتجاهًا إصلاحيًا صار يُعرف بالديمقراطية الاجتماعية أو الاشتراكية، فقد انتشر اتجاه التغيير الشامل في العالم عقب الحرب العالمية الثانية بفضل الدعم الذي تلقاه أنصار الاتحاد السوفيتي السابق. وتنامى - في خطٍّ موازٍ ولكنه مختلف - اتجاه الإصلاح الجزئي، وازداد عدد الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية في غرب أوروبا، ثم في عدة مناطق في العالم.

> يرى الليبراليون الجُدد أن السعي لتقليص التفاوت عن طريق سياسات اقتصادية واجتماعية لا يُفيد، بل على العكس يضر المجتمع كله ويأخذه إلى الوراء، لأنه يُؤدي إلى إنفاق موارد فيما لا ضرورة له، بدلًا من استخدامها فيما يُحقق التقدم الذي تستفيد منه الفئات الأدنى اجتماعيًا بشكل غير مباشر في وقت لاحق، بدون تحديد متى وكيف.

وكان طبيعيًّا أن يتراجع اتجاه التغيير الشامل بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق ومعسكره. فقد نُظِر إلى هذا الانهيار بوصفه دليلًا على فشل اتجاه التغيير الشامل أيًّا يكن السيناريو الذي يتجلى فيه. ولم يصمد هذا الاتجاه إلا في الصين، بعد إجراء مراجعةٍ ولكن في الاتجاه الآخر؛ حيث طُعم النظام الاشتراكي-الشيوعي ببعض آليات السوق الرأسمالية بطريقة حققت نجاحًا، وحولت هذا النظام إلى رأسمالية دولة تعمل وفق مزيج من القواعد الاشتراكية القديمة، والآليات الرأسمالية المُستحدثة، أو بخليط من التخطيط المركزي والاستثمار الخاص.

كما ضعف اتجاه الإصلاح الجزئي الذي مضى في طريق الديمقراطية الاجتماعية أو الاشتراكية، بسبب «الضربات» الفكرية التي وجهها أكاديميو تيار الليبرالية الجديدة ضد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها، وفي مقدمتها العدالة الاجتماعية التي تهدف إلى الحد من التفاوت عن طريق سياسات تُحقق حدًّا أدنى من الحياة الكريمة للفئات الفقيرة والمُهمشة والضعيفة.

غير أن اتجاه الإصلاح الجزئي صمدَ، وتمكَّنَ من المحافظة على مساحات متفاوتةٍ من بلدٍ إلى آخر، وخاصةً في معاقل الرأسمالية الأساسية. ولكن الأفكار التي ينطلق منها، والسياسات التي يتبناها عندما تصل أحزابه إلى الحكم، صارت أقدم من أن يمكن الاعتماد عليها وحدها في إجراء مراجعة جادة للرأسمالية في الفترة المقبلة.

ومع ذلك، تظل فلسفة الإصلاح الجزئي في عمومها، وبغض النظر عن تطبيقاتها الديمقراطية الاشتراكية الراهنة، هي الأساس الذي يمكن أن تبدأ منه ثم تجاوزه أية مراجعة للرأسمالية في الفترة المقبلة. فلا تزال بعض تطبيقات الإصلاح الجزئي ذات المنحى الديمقراطي الاجتماعي صالحةً، بدليل أن معظم حكومات العالم اضطرت للجوء إلى أهمها منذ منتصف ٢٠٢٠ تحت ضغط الآثار الاجتماعية التي ترتبت على إجراءات وقائية اتُخذت، وما زالت، بدرجات متفاوتة، في مواجهة الجائحة. فكان على حكومات تقودها أحزاب ونُخب تتبنى سياسات ليبرالية جديدة أن تُغير في بعض هذه السياسات، وتُخصص موارد كبيرة لتعويض الفئات الأكثر تضررًا من إجراءات الإغلاق الكامل أو الجزئي، أي تتبنَّى بعض سمات دولة الرعاية الاجتماعية، التي تُعد مكونًا أساسيًّا في فلسفة الإصلاح الجزئي عمومًا، والديمقراطية الاجتماعية خصوصًا.

> "تظل فلسفة الإصلاح الجزئي في عمومها، وبغض النظر عن تطبيقاتها الديمقراطية الاشتراكية الراهنة، هي الأساس الذي يمكن أن تبدأ منه ثم تجاوزه أية مراجعة للرأسمالية في الفترة المقبلة. فلا تزال بعض تطبيقات الإصلاح الجزئي ذات المنحى الديمقراطي الاجتماعي صالحة"

وبرغم أن هذا تغير مؤقت واضطراري، فهو يُعد مؤشرًا أن الرأسمالية في صورتها الراهنة المرتبطة بالليبرالية الجديدة صارت في حاجة إلى مراجعة ربما لا تتأخر كثيرًا. فقد أظهرت الجائحة اختلالات تمكَّن أنصار النظام الرأسمالي في صورته الراهنة من إنكارها أو إخفائها لفترة طويلة، وساعدت سرعة احتواء الأزمة المالية الاقتصادية التي بدأت عام ٢٠٠٨ في إعطاء انطباع بأن هذا النظام ما زال قادرًا على تصحيح اختلالاته من داخله فور حدوثها، ومن ثمَّ إضعاف فكرة المراجعة.

ولهذا، ربما تؤدي الأزمة الاجتماعية المُترتبة على الجائحة إلى نتيجة معاكسة لتداعيات أزمة ٢٠٠٨، وتَدعم فكرة الحاجة إلى مراجعة. فقد أظهرت الجائحة أن آليات النظام الرأسمالي في صورته الحالية لم تستطع معالجة الاختلالات التي أدت إلى فقد ملايين العاملين وظائفهم، وإفلاس آلاف الشركات والمشروعات التي لم تستطع الصمود حتى بداية التدخل الحكومي الذي لولاه لبلغت الأزمة مستويات أعلى وأكثر خطرًا. وتبيَّن على هذا النحو، أن دور الحكومات لا بديل عنه لمواجهة أزمات اجتماعية كبرى من النوع الذي ترتب على الجائحة.

> "أظهرت الجائحة اختلالات تمكَّن أنصار النظام الرأسمالي في صورته الراهنة من إنكارها أو إخفائها لفترة طويلة، وساعدت سرعة احتواء الأزمة المالية الاقتصادية التي بدأت عام ٢٠٠٨ في إعطاء انطباع بأن هذا النظام ما زال قادرًا على تصحيح اختلالاته من داخله فور حدوثها، ومن ثمَّ إضعاف فكرة المراجعة."

وإذا كان هذا الدور ضروريًّا من أجل علاج أخطار أزمات بهذا الحجم، فلِم لا يُعتمد عليه لتقليل احتمالات بلوغ هذا المستوى من الأخطار، عملًا بقاعدة أن الوقاية خير من العلاج؟

مثل هذا السؤال هو ما قد يؤدي إلى إعادة طرح الدعوة إلى مراجعة الرأسمالية في الفترة المقبلة على نطاق أوسع من الدوائر المحصور فيها الآن، ولكن بمنهجية جديدة تتجاوز تطبيقات الإصلاح الجزئي في إطار الديمقراطية الاجتماعية، والمحاولات السابقة لتجديدها من نوع ما سعى إليه «أنتوني جيدنز» في كتابه (الطريق الثالث)[٧] منذ أكثر من عقدين. والمتوقَّع أن تحفز الدروس المُستخلصة من الآثار الاجتماعية للجائحة مَن يُدركون ضرورة إعادة النظر في آليات الرأسمالية الحالية إلى تقديم تصورات جديدة مُحدَّدَة انطلاقًا من نقد مقومات الليبرالية الجديدة وما ينتج عنها، ووصولًا إلى مقترحات عملية وخريطة طريق لعملية المراجعة التي يُفترض أن تهدف إلى وضع حدٍّ لتوحش هذه الرأسمالية، وإلزامها بمبادئ إنسانية وأخلاقية عُصِف بها في العقود الأخيرة.

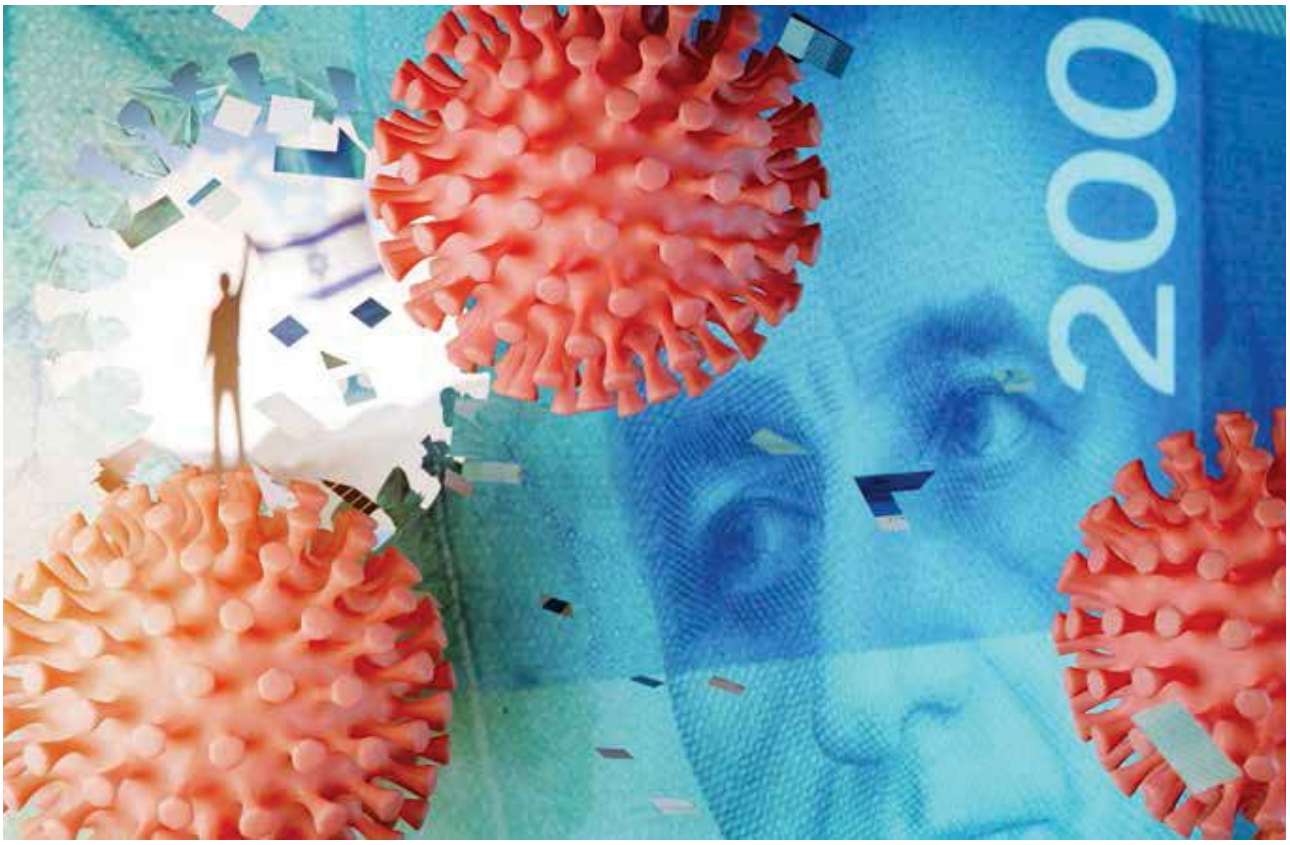

الهوامش والمراجع

(١) حول مفهوم المراجعة أو إعادة النظر، انظر:

Stefan Wrobel, Concept Formation and Knowledge Revision, Forward by Katharina Marik (New York: Springer Books, 1994).

(2) Thomas Piketty, Capital in the Twenty-First Century, Translated to English by Arthur Goldhammer (Harvard University ress, 2014).

(3) Christian Morazi, The Violence of Financial Capitalism (Los Angeles, Semiatext, 2011).

(4) Melton Freedman, Capitalism and Freedom (Chicago University Press, 1962).

(5) Daniel Bell, The Coming of Post Industrial Society (New York, Harper Colophon Books, 1973).

(6) Robert Nozick, Anarchy, State and Utopia (New York, Basic Books, 1974).

(٧) أنتوني جيدنز، الطريق الثالث، تجديد الديمقراطية الاجتماعية، ترجمة أحمد زايد ومحمد محيي الدين، مراجعة وتقديم محمد الجوهري (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ١٩٩٩).